**جامعة القادسية**

**كلية التربية**

**قسم التاريخ**

التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا 1998-1999

الأستاذ الدكتور الطالبة

احمد محمد طنش الشويلي آمنة سعدون عباس البو ناشي

**1438هـ 2017م**

**المقدمة**

تعد نيجيريا إحدى أهم الدول الأفريقية التي تميزت بالتعدد العرقي فهي بلاد تتمتع بمساحة واسعة، وموارد طبيعية مهمة يأتي في مقدمتها النفط, مما أدى إلى استعمارها من لدن بريطانيا لمدة طويلة، فضلاً عن ذلك يتكون المجتمع النيجيري من تركيبة اجتماعية معقدة تضم أكثر من 250 قبيلة تتباين فيما بينها من حيث النسبة العددية، وقوة تأثيرها السياسي, ومن أكثر القبائل تأثيراً على الجانب السياسي هي الهوسا فولاني اليوروبا، والايبو, وقد سببت تلك التركيبة العرقية كثيراً من التصادمات الاثنية، والدينية, مما أدى إلى حكم البلاد حكماً عسكرياً منذ ان نالت استقلالها من اجل فرض السيطرة على البلاد، ومما عزز النزعة العرقية في نيجيريا السياسة التي اتبعتها بريطانيا في تقسيم البلاد في اثناء المدة الاستعمارية, وأن ما تميزت به طبيعة البلاد البشرية، والجغرافية من حيث اتساع مساحة البلاد, وصعوبة المواصلات والتواصل بين أجزائها عمق حالة الانعزال الثقافي، والعرقي بين السكان، واضعف سلطة الدولة وكرس ذلك الولاء القبلي الذي حل محل الولاء الوطني, وكان ذلك سبباً رئيساً في تفكك المجتمع النيجيري الذي ترك أثاراً مدمرة على النظام السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي في البلاد، فقد عاش المجتمع النيجيري بوسط حالة من الصراع المستمر، أدت إلى بروز ظاهرة الانقلابات العسكرية التي استمرت حتى عام 1999، وتعاقب على حكم البلاد قيادات ليست نزيهة بسبب ميولها العرقية.

حصلت نيجيريا على استقلالها عام 1960, وقد شهدت تطورات سياسية داخلية منذ تشكيل الجمهورية الأولى عام 1963, إذ عانت من عدم الاستقرار السياسي, وسيطرة العسكريين على الحكم في المدة من 1966-1979, 1983-1998, باستثناء المدة 1979-1983, تم فيها تشكيل الجمهورية الثانية, ولاسيما أن سبب الانقلابات العسكرية في نيجيريا في المدة المذكورة آنفا يعود إلى عوامل داخلية وخارجية متمثلة بضعف البناء السياسي, فضلا على ذلك المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والفساد السياسي والإداري, وتدخل الدول بشؤون البلاد, إمام ذلك تم تشكيل حكومة مؤقتة في عام 1998 تمهيدا لنقل السلطة إلى حكومة مدنية, وقد استعادت نيجيريا الحكم المدني في عام 1999 بعد خمسة عشر عاما من الاضطرابات والانقلابات العسكرية .

قُسّم البحث إلى مقدمة وأربعة محاور وخاتمة وقائمة مصادر، تضمن المحور الأولدستور 1999 وتعديل نظام الحكم الرئاسي, الذي قسم السلطات إلى ثلاثة, التنفيذية, التشريعية, والقضائية, فضلاً على ذلك حكومات محلية للأقاليم الفدرالية, وركز المحور الثاني علىتشكيل الأحزاب السياسيةأكد دستور 1999 على حرية تشكيلها والانضمام إليها ووضع قيود على تشكيلها, في حين تطرق المحور الثالث إلى انتخابات 1999**,** واختتمالمحور الرابع أدارة الحكم في عهد اوباسانجو 1999**.**

استمد البحث مادته من مصادر كثيرة ومتنوعة وباللغتين العربية والانجليزية, ومنها الكتب و الرسائل والأطاريح الجامعية فضلا عن البحوث المنشورة في المجلات العربية والإفريقية والأجنبية, والتقارير والندوات والمؤتمرات وغيرها من المصادر، وجميعها أغنت البحث بالمعلومات الغنية والقيمة **.**

**الباحثة**

**أولاً : دستور 1999 وتعديل نظام الحكم الرئاسي**

بعد وفاة الجنرال ساني أباشا([[1]](#endnote-1)) في حزيران عام 1998 على اثر نوبة قلبية مفاجئة ([[2]](#endnote-2)) قبل الانتهاء من الانتخابات الرئاسية, والذي كان المرشح الوحيد في الانتخابات الرئاسية في تلك المدة ([[3]](#endnote-3)), قرر المجلس العسكري تعيين حكومة مؤقتة مؤلفة من أربعة وعشرين عضواً, برئاسة الفريق عبد السلام أبو بكر([[4]](#endnote-4)) رئيس الأركان العامة, في التاسع من حزيران 1998 – التاسع والعشرين من اَيار 1999([[5]](#endnote-5)) .

قرر عبد السلام أبو بكر إجراء سلسلة من الانتخابات في أواخر عام 1998 وأوائل عام 1999 ([[6]](#endnote-6)), بعد ان طرح أرائه الخاصة حول الإصلاح السياسي والاقتصادي, لإنهاء الفوضى السياسية التي سيطرت على البلاد لسنوات ([[7]](#endnote-7)), كما أطلق سراح المعتقلين السياسيين([[8]](#endnote-8)) , وبضمنهم الرئيس السابق اوباسانجو([[9]](#endnote-9)), ودعا زعماء المعارضة اللاجئين إلى الخارج للعودة للبلاد([[10]](#endnote-10)).

وأكد ذلك في خطاب ألقاه في الخامس من تموز لعام 1998 حيث أشار الى ان " نيجيريا ليست في حاجة الى شي أكثر من حاجتها لديمقراطية حقيقية في ظل دولة موحدة امنة " " ان النيجيريين يريدون دولة العدل والمساواة حقيقة واقعة, وليست مجرد شعارات " ([[11]](#endnote-11)) , وانتقد سياسيات سلفه من دون ذكر اسمه قائلاً " لابد وان نعترف انه قد حدثت أخطاء, خاصة في اطار المحاولات الأخيرة للتحول الديمقراطي التي شابتها المناورات واحتكار المؤسسات السياسية, الامر الذي أدى الى نموذج مشوه زائف لايصلح لبناء ديمقراطية حقيقية راسخة " ([[12]](#endnote-12)).

تم تشكيل لجنة لمناقشة وضع دستور عام 1999, برئاسة القاضي نيكى توبى و (25) عضوا , بدأت اللجنة عملها في الحادي عشر من تشرين الثاني لعام 1998, قدمت تقريرها في السادس من كانون الأول من العام نفسه([[13]](#endnote-13)), وضع دستور عام 1999 على غرار دستور 1979 مع بعض التعديلات([[14]](#endnote-14)).

قسم الدستور المذكور السلطات إلى ثلاثة, السلطة التنفيذية, السلطة التشريعية والسلطة القضائية, فضلاً عن حكومات محلية للأقاليم الفدرالية .

1. **السلطة التنفيذية**

برئاسة رئيس الدولة , الذي هو رئيس السلطة التنفيذية للاتحاد والقائد العام للقوات المسلحة, ينتخب الرئيس من قبل الشعب لمدة أربع سنوات لدورتين رئاسيتين فقط, ويعمل نائب الرئيس ومجلس الوزراء على مساعدة الرئيس في أدارة شؤون الحكم, أما أعضاء مجلس الوزراء يتم تعينهم من قبل رئيس الدولة ([[15]](#endnote-15)) .

وضع دستور عام 1999مجموعة من الشروط الواجب توفرها في رئيس الدولة , وهي كما يأتي :

1. ان يكون نيجيرياً بالولادة .
2. إن يبلغ من العمر أربعين عاماً .
3. إن يكون متعلماً وحاصلاً على شهادة جامعية أو شهادة معادلة على الأقل .
4. ان يكون عضواً في حزب سياسي ورشح من قبل ذلك الحزب .

أما نائب الرئيس بموجب المادتين (141-142) من الدستور يرشح رئيس الدولة نائباً له, وينتمي النائب إلى نفس الحزب السياسي المرشح والمساند للرئيس([[16]](#endnote-16)) .

1. **السلطة التشريعية**

تتكون من مجلسين الشيوخ والنواب , مجلس الشيوخ يتألف من (109) عضواً, وهم ينتخبون كل أربع سنوات بواقع ثلاثة أعضاء لكل ولاية من الولايات (36), أما مجلس النواب يتألف من (360) عضوا, ينتخبون كل أربع سنوات, يترأس مجلسي الشيوخ والنواب رئيس البرلمان ونائباً له, وهما ينتخبان من قبل أعضاء البرلمان, كما يحقّ لمن بلغ الثامنة عشرة من عمره من المواطنين الاقتراع في الانتخابات([[17]](#endnote-17)), يشترط بالمرشح لعضوية مجلس الشيوخ نفس الشروط الخاصة بالترشيح لرئاسة الدولة, عدا إن يكون الحد الأدنى للعمر (35) سنة, أما باقي الشروط كالتمتع بالجنسية النيجيرية, وتحصيل مستوى معين من التعليم, وعضوية احد الأحزاب السياسية والتمتع بتأيده لترشيحه فهي متماثلة ([[18]](#endnote-18)) .

**ج- السلطة القضائية**

تتألف من المحكمة الاتحادية العليا في نيجيريا من عدد القضاة يقارب عددهم العشرين قاضياً ورئيساً للقضاة([[19]](#endnote-19)), فضلاً عن محكمة الاستئناف الاتحادية التي تعين قضاتها الحكومة الاتحادية بناءاً على نصائح اللجنة الاستشارية القضائية ([[20]](#endnote-20)), تتالف محكمة الاستئناف الاتحادية من (15) قاضي, مع لايقل عن ثلاثة مدربين في الشريعة الإسلامية ([[21]](#endnote-21)), كما تشمل المحاكم محاكم عدلية عليا للولايات , ومحاكم فرعية , ومحاكم عسكرية , ومحاكم شرعية تستعمل في (12) ولاية من الولايات الشمالية ([[22]](#endnote-22)), يتم اختيار القضاة في المحاكم الشرعية من خلال سلسلة من اللجان التي تعمل على مستوى الدولة ([[23]](#endnote-23)) .

وتألفت السلطة القضائية من مجلس القضاء ([[24]](#endnote-24)), يعتمد النظام القانوني في نيجيريا على القانون البريطاني , علاوة على قانون الشريعة الإسلامية المطبق في بعض الولايات الشمالية , كما إن هناك قوانين خاصة بكل إقليم ([[25]](#endnote-25)) , أما مجالس الولايات , تضم كل ولاية من الولايات (36) مجلساً منتخباً يعرف ببرلمان الولاية , ينتخب أعضاؤه من بين سكان الولاية بالاقتراع المباشر لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد , ومن مهامه التشريع في مجالات الأمن الداخلي والحفاظ على النظام , كما يشرع في كل القضايا الداخلية للولاية بما فيها قانون العقوبات ([[26]](#endnote-26)) .

عمل دستور 1999 على تنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الولايات , التي اتسمت بالفتور خلال تناوب الحكم العسكري على البلاد من خلال منح المزيد من الاستقلال الذاتي للولايات في تسير الشؤون المحلية , والمزيد من تفويض الصلاحيات للتصرف في موارد الولايات الاقتصادية ([[27]](#endnote-27)) .

ينص القسم 2 (2,1) من دستور 1999 على إن **"**نيجيريا دولة موحدة ذات سيادة غير قابلة للحل ولا للتقسيم وتعرف باسم جمهورية نيجيريا الفيدرالية **"**, السيادة ملك للشعب إذا تضع في اعتبارها أنها دولة تقوم على مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ([[28]](#endnote-28)), على الرغم من ذلك لم يكن الانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني يستند إلى دستور ديمقراطي, إذا وصف بأنه قرار عسكري([[29]](#endnote-29)), وذلك لعدم مشاركة المنظمات غير الحكومية في صياغة دستور 1999 ([[30]](#endnote-30)), والذين أسهموا في وضعوها لا يمثلون الشعب النيجيري بشكل كامل, وإنما هي هيئة أطلق عليها اسم (المجلس الإقليمي الحاكم) ([[31]](#endnote-31)), الذي كان يفتقر إلى السمات الأساسية مثل الشمولية, التنوع والمشاركة الشعبية, ولاسيما انه تم صياغته خلال شهرين قبل ان يعرض على المجلس العسكري ([[32]](#endnote-32)), الى جانب ذلك جعل مسؤولية الامن في البلاد منوطة بقوات الامن النيجيري, والشرطة بناءاً على اوامر تصدر من الرئيس مباشرة, وليس من حكام الولايات, وجعل قيادات الامن والشرطة مسؤولة امام الرئيس , وليس امام حكام الولايات وبذلك عكس الدستور الشكل العسكري بصيغة حكومة مدنية ([[33]](#endnote-33)).

**ثانياً : تشكيل الأحزاب السياسية**

نص دستور 1999 على حرية تشكيل الأحزاب والانضمام إليها , وقد وضع قيود على تشكيلها منها :

1. ان تكون أسماء وعناوين قادتها الوطنيين مسجلة لدى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة .
2. إن تكون عضوية الرابطة مفتوحة أمام كل مواطن نيجيري بغض النظر عن مكان المنشأ أو الولادة أو الجنس أو الدين أو التجمع ألاثني .
3. اسم الحزب والرمز أو الشعار يجب إن لا يحتوي على أى مدلول عرقي أو ديني.
4. ان يكون المقر الرئيسي للرابطة يقع في إقليم العاصمة الاتحادية ابوجا ([[34]](#endnote-34)) .

حل عبد السلام ابو بكر الأحزاب السياسية الخمسة ([[35]](#endnote-35)) التي تشكلت في عهد ساني اباشا ([[36]](#endnote-36)), وامر باغلاق مقراتها وانشاء ادارة خاصة لتدقيق شؤونها المالية لهذه الاحزاب, ثم تقدم تسعة وعشرين تنظيماً للتسجيل كأحزاب سياسية([[37]](#endnote-37)), استطاعت تسعة أحزاب في استيفاء الشروط المبدئية لخوض الانتخابات المحلية التي جرت في كانون الأول ([[38]](#endnote-38)), وهذه الأحزاب هي( حزب كل الشعب), (التحالف من اجل الديمقراطي ), (حركة التقدم الديمقراطي ), (حركة العدالة والديمقراطية ), (حركة الاتحاد الوطني ), (حزب الشعب الديمقراطي), (حزب الديمقراطي الاتحادي), (حزب الشعب الاتحادي ) و(حزب الشعب الإصلاحي), لم تنجح سوى ثلاثة أحزاب في استكمال باقي الشروط, لاسيما ان كل منها لم يطرح برنامجاً محدداً يحدد رؤيته وأسلوبه في العمل ([[39]](#endnote-39)) .

أما الأحزاب التي شاركت في الانتخابات الرئاسية هي, (حزب الشعب الديمقراطي) شكله عدد من السياسيين والعسكريين الذين ينتمون للحرس القديم تجمعهم معارضة ضد نظام ساني اباشا الذي اتسم بالفساد والفوضى السياسية, من ابرز أعضائه محافظ البنك المركزي النيجيري السابق (Adamu Giroma ), ووزير الاعلام السابق (Jerry Gana ), الى جانب ذلك مدير المخابرات العسكرية السابق (Aliyu Mhammed), واليكس ايكويمي([[40]](#endnote-40)), وريتشارد اكينجيدي([[41]](#endnote-41)), وقد التحق اوباسانجو بالحزب لخوض الانتخابات الرئاسية ([[42]](#endnote-42)) .

يضم حزب كل الشعب بعض من أنصار ساني اباشا ومن السياسيين اليمينين والمحافظين المتشددين ومن بين قادته المسؤول السابق لأجهزة الأمن اوماروشنكافي([[43]](#endnote-43)) .

اما حزب التحالف من أجل الديمقراطية فهو جزء من حزب جماعة العمل الذي تزعمه اوبافيمي اولوو, شكل من قبل مجموعة من العسكريين المعارضين لنظام ساني اباشا([[44]](#endnote-44)). يتضح مما سبق ان الأحزاب التي تشكلت بموجب دستور عام 1999 تعبر التنظيمات التي تشكلت سابقاً, وبتسميات مختلفة .

**ثالثاً : انتخابات 1999**

أجريت انتخابات الحكومة المحلية في الخامس من كانون الأول عام 1998([[45]](#endnote-45)), جدول رقم (1) يبين نتائج انتخابات المجالس المحلية 1999 .

**نتائج انتخابات المجالس المحلية 1999**

**جدول رقم (1)**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **اسم الحزب** | **عدد الأصوات** | **عدد المقاعد** |
| حزب الشعب الديمقراطي | 46% | 60% |
| حزب كل الشعب | 35% | 26% |
| حزب التحالف من اجل الديمقراطي | 11% | 14% |

يوضح الجدول فوز حزب الشعب الديمقراطي بأغلبية عدد الأصوات والمقاعد إذ حصل على 60% من عدد المقاعد, يليه حزب كل الشعب بنسبة 26% من المقاعد, أما حزب التحالف من اجل الديمقراطي حصل على نسبة 14% من المقاعد.

أما الأحزاب الستة الباقية توزعت بنسبة 8% من الأصوات, ولم تتمكن من المشاركة في المجالس المحلية ولا في الانتخابات اللاحقة ([[46]](#endnote-46)) .

جرت انتخابات حكام الولايات في التاسع من كانون الثاني لعام 1999, حصل فيها حزب الشعب الديمقراطي على (21) مقعداً في المناطق الجنوبية الشرقية, و(9) مقاعد حصل عليها حزب كل الشعب في المناطق الشمالية, أما حزب التحالف من أجل الديمقراطي حصل على المقاعد الستة الباقية من مناطق اليوروبا بما فيها العاصمة الاقتصادية لاجوس ([[47]](#endnote-47)) .

أما انتخابات الجمعية الوطنية فقد أجريت في العشرين من شباط لعام 1999, يبين جدول رقم (2) نتائج انتخابات الجمعية الوطنية 1999 .

**نتائج انتخابات الجمعية الوطنية 1999**

**جدول رقم (2)** ([[48]](#endnote-48))

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **اسم الحزب** | **مجلس الشيوخ** |  | **مجلس النواب** |  |
|  | الأصوات % | عدد المقاعد 109 | الأصوات % | عدد المقاعد 360 |
| حزب الشعب الديمقراطي | 56% | 59 | 57% | 206 |
| حزب كل الشعب | 31% | 29 | 31% | 74 |
| حزب التحالف من اجل الديمقراطي | 12% | 20 | 12% | 68 |
| مقاعد شاغرة غير معلنة | - | 1 | - | 12 |

يبين الجدول فوز حزب الشعب الديمقراطي بأغلبية الأصوات والمقاعد في مجلسي الشيوخ والنواب, حصل على 59 مقعد في مجلس الشيوخ من أصل 109 مقعد و 206 مقعد في مجلس النواب من أصل 360 مقعد, أما الحزبان الآخران حصلا على (20-29 ) مقعد في مجلس الشيوخ و (68-74) في مجلس النواب ,مقابل 12 مقعد شاغر في مجلس النواب, ولاسيما ان هذه الانتخابات لم تخل من التزوير.

قرر الحزبان الباقيان التحالف في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في السابع والعشرون من شباط 1999 واتفقا على مرشح واحد وهو زعيم حزب التحالف الديمقراطي اولو فالي الذي كان وزيراً للمالية في عهد ابراهيم بابانجيدا ([[49]](#endnote-49)), جدول رقم (3) يبين نتائج الانتخابات الرئاسية 1999 .

**نتائج الانتخابات الرئاسية 1999**

**جدول رقم (3)** ([[50]](#endnote-50))

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **اسم المرشح** | **اسم الحزب** | **عدد الأصوات** | **نسبة الأصوات %** |
| اوباسانجو | حزب الشعب الديمقراطي | 18,738,154 | 63% |
| اولو فالي | حزب كل الشعب وحزب التحالف من اجل الديمقراطي | 11,110,287 | 37% |

يبين الجدول فوز حزب الشعب الديمقراطي برئاسة مرشحه اوباسانجو بأغلبية الأصوات وبنسبة 63%, يليه حزب التحالف برئاسة اولو بنسبة 37%, لاسيما إن فوز اوباسانجو بالانتخابات يعود للمؤهلات التي يمتلكها أبرزها سمعته الطيبة ولمواقفه ضد الفساد خلال 1967-1996, إلى جانب ذلك كان بسبب التوافق في الآراء بين الطبقة السياسية الهوسا فولاني واليوربا وهما اكبر مجموعتين عرقيتين في البلاد ولتعويض عن الظلم الذي لحق بهم في إلغاء نتائج انتخابات حزيران لعام 1993 .

كانت نتائج الانتخابات الرئاسية هو فوز اوباسانجو([[51]](#endnote-51)) بـ (18,7) مليون صوت, و(63%) من الأصوات, استطاع اوباسانجو ان يحصل على أصوات العاصمة الفيدرالية ابوجا وولايتي ابيا وايجو شرقاً وجيفوا في الشمال الشرقي ودائرته الانتخابية في ابيوكوتا, تقدم اوباسانجو على اولو فالي من هذه الدائرة الانتخابية, أما اولو فالي حصل على (11) مليون صوت ونسبة (37%) من الأصوات ([[52]](#endnote-52)) .

**رابعاً :أدارة الحكم في عهد اوباسانجو 1999**

بعد تولى اوباسانجو الحكم عمل على تحسين ممارسات حقوق الإنسان, وزيادة حرية الصحافة, ومكافحة الفساد بين شاغلي المناصب العامة والبيروقراطية, من خلال أنشاء لجان لمكافحة الفساد, منها اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد, لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية, كما عمل على تخيف عبء الديون([[53]](#endnote-53)), اهتم بعملية تنفيذ الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى تحرير اقتصاد البلاد وتعزيز التنويع, وخصخصة المؤسسات الأساسية العامة لدفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية الوطنية الشاملة([[54]](#endnote-54)) .

اتخذت حكومة اوباسانجو سلسلة من الإجراءات لتامين الديمقراطية من أى خطر أو تهديد لصد الأبواب أمام أية محاولة من العسكريين للانقلاب ضد الحكومة المدنية بحكم خبرته العسكرية السابقة ورغبة منه للحفاظ على الحكومة المدنية ([[55]](#endnote-55)) ومن بين تلك الإجراءات ما يأتي :

1-الإعلان أن الحكومة المركزية ستقوم بإعادة النظر في وضع القوات المرابطة في الخارج لاسيما إنها باتت مكلفة وبصورة تفوق قدرات الدولة , فضلاً عن البعثات العسكرية إلى الخارج أصبحت مصدر كسب للعسكر ([[56]](#endnote-56)) .

2-أحالة (100) من كبار الضباط العسكريين على التقاعد, على اثر اضطرابات وموجات العنف التي شهدتها ساحل العاج نتيجة لمحاولات انقلاب آنذاك.

3-خفض المخصصات المحددة للمؤسسة العسكرية بنسبة 40% بعد إن كانت الأولى أصبحت في المرتبة السادسة عام 2002 ([[57]](#endnote-57)) .

3-جزأت سلطات الدفاع في شباط 2001 بين أربعة أشخاص في محاولة من الرئيس اوباسانجو لتفادي وقوع انقلاب عسكري, وإيجاد توازن داخل المؤسسة العسكرية, تم تعيين العقيد توبولي دان جوما وزير للدفاع, والسيدة دوبي اد يلاني مساعدة الوزير للشؤون البرية , ومحمد الأول مساعد الوزير لشؤون الجيش, ودان تشود مساعد الوزير لشؤون القوات الجوية ([[58]](#endnote-58)) .

4-مناقشة البرلمان النيجيري قانون يقضى بإيقاف صرف المستحقات المالية من علاوات وبدلات لرؤساء الدولة السابقين أمثال الجنرال محمد بوهاري ([[59]](#endnote-59)), إبراهيم بابانجيدا ([[60]](#endnote-60)) والجنرال عبد السلام أبو بكر, بحجة إن حكومات أولئك لم تكن شرعية لأنها استندت إلى الحكم العسكري لا إلى الدستور ([[61]](#endnote-61)).

5-أقال رؤساء العديد من مؤسسات الدولة غير الكفؤة من الخدمة, ووعد بتقليص الجيش من (800,000 – 50,000 ), واجري تحقيقا في إساءات حقوق الإنسان السابقة بضمنها تلك التي ارتكبت خلال مهمته كقائد للجيش النيجيري منذ عام 1976-1979, وأعلن برنامجا طموحا للخصخصة, كل تلك الإجراءات كانت مؤشرات واضحة على عزم الحكومة المدنية على تامين بقاء الديمقراطية وحمايتها واستمرارها ([[62]](#endnote-62)) .

إلى جانب ذلك جمد كل الاتفاقات التجارية التي وقعها عبد السلام ابو بكر وشكل لجنة لمراجعة هذه العقود والتثبيت من مدى صلاحيتها وتحقيقها لمصالح البلاد , ألغى 16 عقد لاستغلال النفط كانت ممنوحة للعسكر وأقاربهم , فيما يتعلق بقضايا الفساد ان معظم المتورطين هم من كبار قيادات المؤسسة العسكرية فضلا عن انتمائهم للهاوسا والدخول في هذه القضية يؤدي إلى أثارة عداء المؤسسة العسكرية والهوسا , فضلا عن اعتراضه على تطبيق الشريعة في الولايات الشمالية لأنها مخالفة للدستور([[63]](#endnote-63)), ولاسيما ان أغلب الإجراءات التي تم تنفيذها كانت خارج مدة البحث .

يمكن القول إن نيجيريا استعادت نظام جمهوري ديمقراطي في 29 أيار 1999 بعد مدة حكم عسكري استمر أكثر من خمسة عشر عام, بعد أجراء انتخابات 1999 وتداول سلمي للسلطة أثبتت فوز الرئيس اوباسانجو وحزبه حزب الشعب النيجيري, آملا في ان تتحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية لتحقيق التنمية الشاملة والاستقرار, وقد نجح اوباسانجو في إرساء الحكم المدني استناداً إلى الديمقراطية متعددة الأحزاب, كما شن حملة ضد الفساد الذي تعاني منه البلاد, رغم التحديات التي ستواجه .

**الخاتمة**

تعد الانقلابات العسكرية في نيجيريا من ابرز مظاهر عدم الاستقرار السياسي, ولاسيما ان نسبة كبيرة من سكانها يعانون من الامية، مما ادى إلى انخفاض في درجة الوعي السياسي، وحال من دون تحقيق مشاركة سياسية فعالة للجماهير في مؤسسات ديمقراطية مستقرة، ودائمة تهيمن عليها الادارات المدنية, وادى ذلك الى غياب الديمقراطية في نيجيريا، وكان ذلك حافزاً رئيساً لسيطرة العسكرين على السلطة من خلال الانقلابات, والتي ادت إلى عرقلة مسيرة الديمقراطية والتنمية في البلاد, لذلك مرت البلاد بانقلابات عسكرية وضغوط دولية وداخلية طالبت بإعادة الحكم المدني , لذلك شكلت حكومة مؤقتة في نيجيريا في عام 1998 برئاسة الفريق عبد السلام ابو بكر, شرعت بإصلاح وتعديل دستور عام 1999 الذي قسم السلطات إلى ثلاثة, كما أقرا بمبدأ التعددية الحزبية وإطلاق الحريات المدنية , وإجراء سلسلة من الانتخابات التي فاز بها الجنرال المتقاعد اوباسانجو في عام 1999 , إلى جانب ذلك شرعت حكومته للحفاظ على الحكم المدني بسلسلة من الإجراءات للحد من الانقلابات العسكرية كان منها تقليص دور المؤسسة العسكرية , وتخفيض مخصصاتها, فضلا على ذلك سحب امتيازاتهم , وشكل لجان لمكافحة الفساد, وبذلك تم الانتقال السلمي إلى حكومة مدنية للمرة الثانية في نيجيريا , والتي استمرت حتى يومنا هذا .

**الهوامش**

1. () ساني اباشا: (1943-1998), ولد في مدينة كانو, تلقى تعليمه الابتدائي في مدرسة في مدينة كبار, والتعليم الثانوي في مدرسة في ولاية كانو, ثم دخل كلية التدريب العسكري في كادونا (1962-1963), تمت ترقيته إلى رتبة لواء عام 1984, والى رئيس أركان جيش بعد عام, كان له دور في انقلابات 1983 و1985, تمت ترقيته إلى رئيس أركان الدفاع, وكذلك إلى رئيس هيئة الأركان المشتركة عام 1990, وفي عام 1993 أطاح بالحكومة الوطنية المؤقتة وأعلن نفسه رئيس, اعدم المعارضين لسياسته نتيجة لرفضه الاعتراف بنتائج انتخابات حزيران 1993, توفي عام 1998. للمزيد من المعلومات ينظر:

   Toyin Falola & Ann Genova ,Historical Dictionary of Nigeria , Historical Dictionaries of Africa, No . 111 , U.S.A, 2009 , p p. 1-2. [↑](#endnote-ref-1)
2. () اختلفت المصادر حول وفاة ساني اباشا تذكر بعض المصادر انه وجد مقتول في صباح الثامن من حزيران عام 1998 . ينظر:

   Toyin Falola & Matthew M.Heaton , Ahistory of Nigeria , Cambridge University Press , 2008 ,p. 234 . [↑](#endnote-ref-2)
3. () O.Robert Dode, Political Parties and the Prospects of Democratic Consolidation in Nigeria :1999-2006, African Journal of Political Science and International Relations, Vol .4 (5), May 2010, p. 192 . [↑](#endnote-ref-3)
4. () عبد السلام أبو بكر : (1942- ), ولد في مينا شمال نيجيريا, انضم أبو بكر إلى سلاح الجو عام 1963, ونقل إلى الجيش بعد ثلاث سنوات, تمت ترقيته إلى لواء عام 1991, كان أبو بكر القائد العسكري الثامن من نيجيريا, تم تعيينه في الحكومة المؤقتة بعد وفاة ساني اباشا 1998, واشرف على الانتقال الناجح للسلطة من الجيش إلى الحكم المدني 1999. للمزيد من المعلومات ينظر : Toyin Falola & Ann Genova, Op .Cit , p. 7 . [↑](#endnote-ref-4)
5. () حميد فرحان محمد الراوي, التطورات السياسية في نيجيريا وأثرها إقليميا وعالميا, سلسلة دراسات سياسية دولية, بغداد, العدد (6 ), نيسان 2005, ص 6 . [↑](#endnote-ref-5)
6. () خيري عبد الرزاق جاسم, التحولات الديمقراطية في أفريقيا دراسة حالة نيجيريا, دراسات إستراتيجية, العدد ( 73 ) مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد, بغداد, 2005, ص 50 . [↑](#endnote-ref-6)
7. () هيفاء احمد محمد, ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا : دراسة في حركة دلتا نهر النيجر, مجلة دراسات دولية, بغداد, العدد (السادس والاربعون ), 2010, ص 99 . [↑](#endnote-ref-7)
8. () Nigeria : Country Profile, Library of Congress-Federal Research Division , July 2008, p. 6 .

   [www.ioc.gov/rr/frd/cs/profiles/nigeria](http://www.ioc.gov/rr/frd/cs/profiles/nigeria) [↑](#endnote-ref-8)
9. ()اولوسيغون اوباسانجو (1937-) ولد في ابيوكوتا في ولاية اجون في نيجيريا عام 1937, تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في البلدة, وبدا حياته العملية كمدرس, ثم انضم إلى الجيش عام 1958, شارك في دورات عسكرية في بريطانية والهند, خدم في بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في الكونغو الديمقراطية, أصبح قائد المهندسين الملكيين في الجيش النيجيري عام 1963, خلال الحرب الأهلية كان قائد حامية ايبادن من 1967 -196, ثم قائد الفرقة الثالثة فرقة كوماندوس البحرية في جنوب شرق بيافرا, خلال (1975-1976 )كان رئيس أركان القيادة العليا للجيش النيجيري, وبعد اغتيل محمد مورتالا أصبح اوباسانجو رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة (1976-1979 ) تابع برنامج الذي وضعه محمد قبل وفاته, تقاعد من الجيش عام 1979, عاد إلى الحياة السياسية في منتصف 1990, في عام 1995 اتهم بمحاولة إزالة الجنرال ساني اباشا من السلطة قضى أربع سنوات في السجن, أطلق سراحه عام 1998, أصبح رئيسا لنيجيريا عام 1999 ولمدتين لكل منهما أربع سنوات, حاول إجراء بعض التعديلات على الدستور للسماح له بالترشيح للمرة الثالثة إلا انه فشل في ذلك , للمزيد .ينظر : Toy in Falola & Ann Genova ,OP.Cit , p p. 272 -273 . [↑](#endnote-ref-9)
10. () محمد فاضل علي باري وسعيد ابراهيم كردية, المسلمون في غرب افريقيا تاريخ وحضارة, دار الكتب العلمية, بيروت, 2007, ص 316. [↑](#endnote-ref-10)
11. () محمد عاشور , التطورات السياسية في نيجيريا ومعضلة التحول الديمقراطي في افريقيا, مركز الحضارة للدراسات السياسية, حولية امتي حول العالم, 27 شباط 2013, ص 5. [↑](#endnote-ref-11)
12. () المصدر نفسه, ص 5 . [↑](#endnote-ref-12)
13. () Kunle Animashun, Regime Character, Electoral Crisis and Prospects of Electoral Reformin Nigeria , Journal of Nigeria Studies ,Vol. 1 ,No .1, fall 2010, p. 19 . [↑](#endnote-ref-13)
14. () Anj Amndisin, Good Governance in Nigeria A Study in Political Economy and Donor Support, Centre for Human Rights , Christian Mikkelsen Institute, Noread Report 17/2010, p. 15 . [↑](#endnote-ref-14)
15. () هيفاء احمد محمد, نيجيريا المجتمع والدولة، الملف السياسي، العملية السياسية في نيجيريا، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (80)، حزيران 2010, ص 8 . [↑](#endnote-ref-15)
16. () صلاح السيد عبد المنعم السيسي, الانتخابات الوطنية في نيجيريا 2007 دراسة في الديناميات السياسية, رسالة ماجستير غير منشورة, (جامعة القاهرة, معهد البحوث والدراسات الأفريقية, قسم السياسة والاقتصاد, 2012), ص ص 2, 4. [↑](#endnote-ref-16)
17. () Olugbenga Olatunji E& Akinboye Solomon O, Tackling State Vulnerabiliea Through Responsible Legislation : An Assessment of Nigerias National Assembly in Fourth Republic (1999-2013), International Journal Advances in Social and Humanities , Vol.2 , Issue 3, March 2014, p. 58 . [↑](#endnote-ref-17)
18. () صلاح السيد عبد المنعم السيسي, المصدر السابق, ص 5 . [↑](#endnote-ref-18)
19. () هيفاء محمد احمد, نيجيريا المجتمع والدولة, ص 8 . [↑](#endnote-ref-19)
20. () جمهورية مصر العربية وزارة التجارة الخارجية والصناعة قطاع الاتفاقات التجارية, دراسة عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين جمهورية مصر العربية ودولة نيجيريا خلال الفترة من 1999 إلى الستة أشهر الأولى 2004.

    www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/Nigeria.doc. [↑](#endnote-ref-20)
21. () Toyin Falola & Ann Genova , Op .Cit , p. 84 . [↑](#endnote-ref-21)
22. () Anj Amndisin , OP.Cit .P. 19 . [↑](#endnote-ref-22)
23. () Toyin Falola & Ann Genova , Op .Cit , p. 88 . [↑](#endnote-ref-23)
24. () مجلس القضاء :هيئة تنظيمية واستشارية قضائية أنشئت عام 1999, ويتألف مجلس القضاء من (23) عضواً, من القضاة المتقاعدين أساسا من المحكمة العليا وكبار القضاة من محاكم الدولة, كما يشمل ممثلي نقابة المحامين النيجيري وأعضاء آخرين ليسوا محامين أو قضاة, مجلس القضاء يمارس قدر كبير من النفوذ في العقاب, وعزل القضاة على مستوى الدولة, كما يعالج المالية القضائية, ومن سلطته مراجعة السياسات الوطنية وتقديم المشورة للرئيس وحكام الولايات بخصوص تعيينات الاشخاص في المواقع القضائية على المستويين الفيدرالي والمحلي وهو مجلس يتمتع بالاستقلاللية المالية والمعنوية . للمزيد من المعلومات ينظر : Toyin Falola & Ann Genova , Op .Cit, p p. 244-245 . [↑](#endnote-ref-24)
25. () امجد زين العابدين طعمه, مستقبل النظام الفدرالي في العراق دراسة في التجارب الدولية, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد (47), 2014, ص 18 . [↑](#endnote-ref-25)
26. () Olugbenga Olatunji E& Akinboye Solomon O , Op .Cit, p 58 ؛

    امجد زين العابدين طعمه, المصدر السابق, ص 18 . [↑](#endnote-ref-26)
27. () امجد زين العابدين, المصدر السابق, ص 18. [↑](#endnote-ref-27)
28. () Anago Thankgod Chibuike and Department of Pohilosophy, Machiavellism in Obasanjos, Political Dispensation : Aphilosphical Evaluation, A thesis Presented to The Department of Pohilosophy in the Faculty of Arts of Nnamdi Azikiwe University, Awka : 2011, p p. 78-79 . [↑](#endnote-ref-28)
29. () Vincent Nyewusira & Kenneth Nweke, An Appraisal of Nigerias Democratization in The Fourth Republic (1999-2010), International Journal Affairs and Global Strategy, Vol.6 , 2012 , p. 4 . [↑](#endnote-ref-29)
30. () John Simpkins , the Role of Constitution –Building Pocesses, Case study Nigeria , International IDEA, Democracy – Building and Cnflict Management (DCM), Sweden , 2004, p.13 . [↑](#endnote-ref-30)
31. () عمار حميد ياسين , مشكلات الوحدة الوطنية في نيجيريا, رسالة ماجستير غير منشورة, ( جامعة بغداد , كلية العلوم السياسية : 2002 ), ص 192 . [↑](#endnote-ref-31)
32. () Kunle Animashaun , Op .Cit, p. 10 . [↑](#endnote-ref-32)
33. () Muhammad Tabiu, Law and Social Change Society in the Sokoto Caliphate, in State and Calihate, London, 2001, p.3 . [↑](#endnote-ref-33)
34. () جمال طه علي, آليات التحول الديمقراطي في إفريقيا-نيجيريا أنموذجاً, رسالة ماجستير غير منشورة, (جامعة بغداد -كلية العلوم السياسية فرع النظم السياسية والعالم الثالث :2008 ), ص ص 169-170 . [↑](#endnote-ref-34)
35. () اما الأحزاب التي سمح لها المشاركة في انتخابات عام 1998 هي,الحركة الديمقراطية الشعبية (GPM), والحزب الديمقراطي النيجيري (DPN), وحزب الوسط النيجيري (NCPN), وحزب المؤتمر النيجيري (UNCP), ولجنة الوفاق الوطني (CNC), ولاسيما انها موالية لاباشا, للمزيد ينظر : O.Rebert Dode , Op ,Cit ,p 192 . [↑](#endnote-ref-35)
36. () Ibid, p 191 . [↑](#endnote-ref-36)
37. () ضمت هذه الأحزاب العديد من الضباط العسكريين المتقاعدين ومعظمهم من الأثرياء والجنرالات, لمنع الانقلابات في البلاد . للمزيد من المعلومات ينظر :

    Graca Malachi Brown, Nigeria Political System: An Analysis, Interatioal Journal of Humanities and Social Science, Vol .3,No.10, May 2013, p.178 . [↑](#endnote-ref-37)
38. () الشيماء علي عبد العزيز, التحولات الديمقراطية في نيجيريا, مجلة السياسة الدولية, القاهرة, العدد 136, ابريل 1999, ص 190 . [↑](#endnote-ref-38)
39. () المصدر نفسه, ص 191 . [↑](#endnote-ref-39)
40. () اليكس ايكويمي :(1932- ), ولد في مدينة اكو في ولاية انامبرا, دخل جامعة واشنطن في سياتل (1952-1957), ثم جامعة لندن ( 1976-1978) وجامعة نيجيريا في اينوغو (1988-1989), التحق بمدرسة القانون النيجيري (1990-1991), ثم حصل على شهادة الدكتوراه في القانون, عمل كاتباً للسكك الحديدية النيجيرية, ومعلم في كلية الملك, ومهندس معماري في شركة خاصة في لندن, ثم نائب رئيس الجمهورية النيجيرية الاتحادية (1979-1983), بعد انقلاب 1983 تم القبض عليه واحتجز لثلاثة أعوام, كان عضواَ منتخباً في المؤتمر الوطني الدستوري في عام1994, ثم عضواً في حزب الشعب الديمقراطي عام 1999 . للمزيد من المعلومات ينظر :

    Toyin Falola &Ann Genova , Op.Cit ,p. 115 . [↑](#endnote-ref-40)
41. () ريتشارد اكينجيدي : (1931- ), ولد في تشرين الثاني عام 1931 , في مدينة ايبادان, درس في كلية أيل أيفي (1943-1949), ثم جامعة لندن (1952-1956), عمل كاتباً لوزارة التعاونية في ايبادان وبنين عام 1952, مارس القانون في نيجيري عام 1956, كان عضوا في الوفد النيجيري لدى الأمم المتحدة عام 1960, شغل منصب الوزير الاتحادي للتعليم (1965-1966), ثم رئيساً لنقابة المحامين النيجيرية (1970-1973), وعضوا في مجلس الإدارة في جامعة اوبافيمي اولوو (1975-1976), وعضوا في الحزب الوطني النيجيري , ثم وزير للعدل (1979-1983), رشح عام 1999 لرئاسة نيجيريا كمرشح عن حزب الشعب الديمقراطي . للمزيد من المعلومات ينظر :

    Toyin Falola &Ann Genova , Op.Cit ,p p. 27-28 . [↑](#endnote-ref-41)
42. () Okechukwu Innocent Eme & Anyadike Nkechi , Intra and Inter-Part Crises in Nigerias’ Fourth Republic : Implications for The Sustainability and consolidation of Democracy in Post Third Term Nigeria , Journal of Social Science and Public Policy, Vol.3, March 2011, p. 45 ؛ Toyin Falola & Ann Genova, Op .Cit, p p. 115,128 ؛

    الشيماء علي عبد العزيز, المصدر السابق, ص 190 . [↑](#endnote-ref-42)
43. () Victor A.O.Adetule & Other's, Op .Cit , p. 45 . [↑](#endnote-ref-43)
44. () Ibid, p. 46 . [↑](#endnote-ref-44)
45. () Nigeria : Country Profile, Op .Cit, p. 6. [↑](#endnote-ref-45)
46. () الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على : مسعود الخوند, المصدر السابق, ص ص 45- 46 . [↑](#endnote-ref-46)
47. () المصدر نفسه, ص 46 . [↑](#endnote-ref-47)
48. () الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على :

    Ajakiye Ojo Iseghohime, Participation in Nigeria Elections, Thesis Within Political Science, Jonkoping International Business School, Jonkoping University, November 2009, p.2. [↑](#endnote-ref-48)
49. () مسعود الخوند, المصدر السابق, ص46 . [↑](#endnote-ref-49)
50. () الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على :

    Osimen Goddy Uwa & Ologunowa Christopher Sunday, Post –Electoral Violence in Nigeria :Lesson for 2011-2015 General Election, American Internationl Journal of Research in Humanities, Arts and Social Sciences , p 50 .

    [www.iasir.net](http://www.iasir.net). [↑](#endnote-ref-50)
51. () امتلك اوباسانجو مؤهلات للفوز بالانتخابات الرئاسية أبرزها سمعته الطيبة لانه احد كبار القادة الذين حاربوا ضد محاولة الانفصال الفاشلة في إقليم بيافرا, فضلا عن إسهامه في أعادة الحكم الديمقراطي للبلاد عندما كان حاكما عسكريا عام 1979, كما بذل جهدا في مقاومة الفساد الذي انتشر في عهد اباشا والذي عرضه للاعتقال في عام 1996, للمزيد ينظر :شيماء محي الدين محمود, تداول السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا (دراسة حالتي نيجيريا و موريتانيا), المكتب العربي للمعارف, القاهرة, 2015, ص 184 . [↑](#endnote-ref-51)
52. () الشيماء علي عبد العزيز, المصدر السابق, ص 190 . [↑](#endnote-ref-52)
53. () Enakhimion Imonitie Lucky, Op .Cit , p.27 ؛ Olufemi Muibi SAIBU & Others, Political dispensation and macroeconomic performance in Nigeria(1970-2009) , MPRA Paper No. 34821, posted 18. November 2011. www.mpra.ub.uni-muenchen.de/34821/ [↑](#endnote-ref-53)
54. () عبد الحسين جليل الغالبي ورجاء جابر عباس, المصدر السابق, ص 7 . [↑](#endnote-ref-54)
55. () ازهار محمد عيلان, المصدر السابق, ص 9. [↑](#endnote-ref-55)
56. () هيفاء احمد محمد, نيجيريا الدولة والمجتمع, ص 9 . [↑](#endnote-ref-56)
57. () Alao Abiodun, Security Reform in Democratic Nigeria, The Conflict, Security and Development Group, working Papers, Centre For Defence Studies, Kings College, University of London, 2000, p. 23. [↑](#endnote-ref-57)
58. () خيري عبد الرزاق جاسم, المصدر السابق, ص 51 . [↑](#endnote-ref-58)
59. () محمد بوهاري : ولد عام 1942 في قرية دورا في ولاية كاتسينا شمال البلاد, وهو من أسرة مسلمة, دخل الكلية العسكرية النيجيرية في كادونا, انضم إلى قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية في أوائل الستينات, تقلد مناصب عديدة, أصبح عضواً في المجلس العسكري الأعلى ثم شغل منصب القائد العام (1978-1979 ) في ايبادن ثم جوس,عين رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة النيجيرية (1984-1985 ) عزل عام 1985 في محاولة انقلابية بقيادة الجنرال إبراهيم بابا نجيدا . للمزيد من المعلومات ينظر :

    John N.Paden, Muslim Civic Cultures and Conflict Resolution The challenge of Democratic Fedralism in Nigeria , Bookings Institution Press ,Washington ,D.C. [↑](#endnote-ref-59)
60. () إبراهيم بابانجيدا :(1941- ) ولد في مينا حالياً ولاية النيجر, تدرب في مختلف المؤسسات العسكرية, شغل عدة مناصب عسكرية, في عام 1984 أصبح رئيس أركان الجيش حتى 27 أب 1985, نجح في انقلاب عام 1985 وأطاح بحكومة محمد بوهاري, أصبح رئيس للدولة والقائد للقوات المسلحة, حكم نيجيريا (1985-1993 ), كان المسؤول عن وضع برنامج التكيف الهيكلي لمعالجة الأزمة الاقتصادية إلا انه كان سبباً في معاناة النيجيريين من هذا البرنامج, كما وضع العديد من التعقيدات في الانتقال للحكم المدني, منها ألغى نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في 12 حزيران 1993 أضطر تحت الضغوط لتسليم السلطة إلى حكومة انتقالية . للمزيد من المعلومات ينظر :

    Toyin Falola & Matthem M. Heaton , Op .Cit . [↑](#endnote-ref-60)
61. () الرئيس النيجيري اولوسيكون اوباسانجو, ترجمة :سميرة إبراهيم عبد الرحمن, مجلة قضايا دولية, جامعة بغداد, مركز الدراسات الدولية, العدد (42) , 2000, ص 40 ؛ أزهار محمد عيلان, المصدر السابق, ص 10 . [↑](#endnote-ref-61)
62. () الرئيس النيجيري اولوسيكون اوباسانجو, المصدر السابق, ص 40 ؛ أزهار محمد عيلان , المصدر السابق, ص 10 . [↑](#endnote-ref-62)
63. () منار شوقي احمد محمد إسماعيل, دور القيادة السياسية في عملية التحول الديمقراطية في نيجيريا خلال حكم اولوسيجون, مجلة العلوم السياسية والقانون, قسم الدراسات السودانية وحوض وادي النيل, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية, ص ص 6, 8 .

    [www.democratic](http://www.democratic) .de/

    **قائمة المصادر**

    **أولاً : الكتب**

    **الكتب باللغة العربية**

    شيماء محي الدين محمود, تداول السلطة والاستقرار السياسي في افريقيا (دراسة حالتي نيجيريا و موريتانيا), المكتب العربي للمعارف, القاهرة, 2015 .

    محمد فاضل علي باري وسعيد إبراهيم كريدية, المسلمون في غرب أفريقيا تاريخ وحضارة، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007.

    مسعود الخوند, الموسوعة التاريخية الجغرافية, ج20,النيجر-اليونان, الشركة العامة للموسوعات, بيروت,2004 .

    **الكتب باللغة الانجليزية**

    John N.Paden, Muslim Civic Cultures and Conflict Resolution The challenge of Democratic Fedralism in Nigeria, Bookings Institution Press,Washington ,D.C.

    John Simpkins, the Role of Constitution –Building Pocesses, Case study Nigeria, International IDEA, Democracy – Building and Cnflict Management (DCM), Sweden, 2004.

    Toyin Falola & Matthew M.Heaton, Ahistory of Nigeria, Cambridge University Press, 2008 .

    Toyin Falola & Ann Genova, Historical Dictionary of Nigeria, Historical Dictionaries of Africa, No . 111, U.S.A, 2009 .

    **ثانيا : الرسائل والاطاريح الجامعية**

    **الرسائل والاطاريح الجامعية باللغة العربية**

    جمال طه علي, آليات التحول الديمقراطي في إفريقيا-نيجيريا أنموذجاً, رسالة ماجستير غير منشورة ,(جامعة بغداد -كلية العلوم السياسية فرع النظم السياسية والعالم الثالث :2008).

    صلاح السيد عبد المنعم السيسي, الانتخابات الوطنية في نيجيريا 2007 دراسة في الديناميات السياسية, رسالة ماجستير غير منشورة, (جامعة القاهرة, معهد البحوث والدراسات الأفريقية, قسم السياسة والاقتصاد, 2012).

    عمار حميد ياسين, مشكلات الوحدة الوطنية في نيجيريا, رسالة ماجستير غير منشورة, (جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية : 2002 ).

    **الرسائل والاطاريح الجامعية باللغة الانجليزية**

    Ajakiye Ojo Iseghohime, Participation in Nigeria Elections, Thesis Within Political Science, Jonkoping International Business School, Jonkoping University, November 2009.

    Anago Thankgod Chibuike and Department of Pohilosophy, Machiavellism in Obasanjos, Political Dispensation : Aphilosphical Evaluation, A thesis Presented to The Department of Pohilosophy in the Faculty of Arts of Nnamdi Azikiwe University, Awka : 2011 .

    Enakhimion Imonitie Lucky, Corruption in Nigeria, Master Thiesis, Master Programme in Economic History, School of Economics and Management, Lund University, June 2010.

    **ثالثا : الدوريات**

    **الأبحاث والدراسات**

    **الأبحاث والدراسات باللغة العربية**

    أزهار محمد عيلان, تطورات الأحداث السياسية في نيجيريا بعد وفاة عمر ياردوا, تطورات الأحداث السياسية في نيجيريا بعد وفاة عمر ياردوا, مجلة أوراق دولية, السنة الثانية عشرة, العدد 192, آب 2010 .

    امجد زين العابدين طعمه, مستقبل النظام الفدرالي في العراق دراسة في التجارب الدولية, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد (47), 2014.

    حميد فرحان محمد الراوي, التطورات السياسية في نيجيريا وأثرها إقليميا وعالميا, سلسلة دراسات سياسية دولية, العدد (6 ), نيسان 2005 .

    خيري عبد الرزاق جاسم, التحولات الديمقراطية في أفريقيا دراسة حالة نيجيريا, دراسات إستراتيجية, العدد ( 73 ) مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد, بغداد, 2005.

    عبد الحسين جليل الغالبي ورجاء جابر عباس, الإصلاح النقدي في نيجيريا وسياسة حذف الاصفار من النايرة, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية, جامعة واسط, كلية الإدارة والاقتصاد, العدد 20, 2015 .

    الرئيس النيجيري اولوسيكون اوباسانجو, ترجمة :سميرة إبراهيم عبد الرحمن, مجلة قضايا دولية, جامعة بغداد, مركز الدراسات الدولية, العدد (42), 2000 .

    الشيماء علي عبد العزيز, التحولات الديمقراطية في نيجيريا, مجلة السياسة الدولية, القاهرة, العدد 136, ابريل 1999.

    منار شوقي احمد محمد إسماعيل, دور القيادة السياسية في عملية التحول الديمقراطية في نيجيريا خلال حكم اولوسيجون, مجلة العلوم السياسية والقانون, قسم الدراسات السودانية وحوض وادي النيل,المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

    [www.democratic](http://www.democratic) .de/.

    هيفاء احمد محمد, ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا : دراسة في حركة دلتا نهر النيجر, مجلة دراسات دولية, بغداد (العدد السادس والأربعون ), 2010 .

    ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ , نيجيريا المجتمع والدولة، الملف السياسي، العملية السياسية في نيجيريا، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (80)، حزيران 2010.

    **الأبحاث والدراسات باللغة الانجليزية**

    Graca Malachi Brown, Nigeria Political System: An Analysis, Interatioal Journal of Humanities and Social Science, Vol .3,No.10, May 2013.

    Kunle Animashun, Regime Character, Electoral Crisis and Prospects of Electoral Reformin Nigeria , Journal of Nigeria Studies,Vol. 1, No .1, fall 2010 .

    Okechukwu Innocent Eme & Anyadike Nkechi, Intra and Inter-Part Crises in Nigerias’ Fourth Republic : Implications for The Sustainability and consolidation of Democracy in Post Third Term Nigeria, Journal of Social Science and Public Policy, Vol.3, March 2011.

    Olugbenga Olatunji E& Akinboye Solomon O, Tackling State Vulnerabiliea Through Responsible Legislation : An Assessment of Nigerias National Assembly in Fourth Republic (1999-2013), International Journal Advances in Social and Humanities, Vol.2, Issue 3, March 2014.

    O.Robert Dode, Political Parties and the Prospects of Democratic Consolidation in Nigeria :1999-2006, African Journal of Political Science and International Relations, Vol .4 (5), May 2010 .

    Osimen Goddy Uwa & Ologunowa Christopher Sunday, Post –Electoral Violence in Nigeria :Lesson for 2011-2015 General Election, American Internationl Journal of Research in Humanities, Arts and Social Sciences .[www.iasir.net](http://www.iasir.net).

    Vincent Nyewusira & Kenneth Nweke, An Appraisal of Nigerias Democratization in The Fourth Republic (1999-2010), International Journal Affairs and Global Strategy, Vol.6 ,2012 .

    **الصحف**

    صحيفة الدستور, (العراق), العدد (11322), 20/2/1999.

    **رابعا : التقارير**

    Anj Amndisin, Good Governance in Nigeria A Study in Political Economy and Donor Support, Centre for Human Rights, Christian Mikkelsen Institute, Noread Report 17/2010.

    Nigeria : Country Profile, Library of Congress-Federal Research Division, July 2008 .[www.ioc.gov/rr/frd/cs/profiles/nigeria](http://www.ioc.gov/rr/frd/cs/profiles/nigeria)

    **خامسا :الندوات والمؤتمرات**

    Alao Abiodun, Security Reform in Democratic Nigeria, The Conflict, Security and Development Group, working Papers, Centre For Defence Studies, Kings College, University of London, 2000.

    Olufemi Muibi SAIBU & Others, Political dispensation and macroeconomic performance in Nigeria(1970-2009), MPRA Paper No. 34821, posted 18. November 2011. www.mpra.ub.uni-muenchen.de/34821/

    **سادسا : شبكة المعلومات الدولية (الانترنت ) :-**

    جمهورية مصر العربية وزارة التجارة الخارجية والصناعة قطاع الاتفاقات التجارية, دراسة عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين جمهورية مصر العربية ودولة نيجيريا خلال الفترة من 1999 إلى الستة أشهر الأولى 2004.

    [www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/Nigeria.doc](http://www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/Nigeria.doc).

    **Abstract**

    Nigeria is one of the most important African countries characterized by multi-ethnic, a country with a large area and important natural resources, foremost of which is oil, which led to colonization of Britain for a long time. In addition, the Nigerian society consists of complex social structure of more than 250 different tribes In terms of numerical number, and the strength of political influence, and one of the most influential tribes on the political side is Hausa Volani Yoruba and the Ibo, and caused the ethnic composition of many ethnic clashes, and religious, which led to the rule of the country military rule since it gained independence for Force To control the country, and strengthened the ethnic trend in Nigeria, the policy pursued by Britain in the division of the country during the colonial period, and that characterized by the nature of the country's human and geographical extent of the country, and the difficulty of communication and communication between the parts deep depth of the state of cultural isolation, , Weakened the authority of the state and devoted the tribal allegiance that replaced national loyalty. This was a major cause of the disintegration of Nigerian society, which had devastating effects on the political, economic and social system in the country. Nigerian society lived in a state of constant conflict, G the phenomenon of military coups, which lasted until 1999, and punish the rule of the country's leaders are not fair because of their ethnic leanings.  
           Nigeria gained independence in 1960 and has witnessed internal political developments since the formation of the First Republic in 1963. It suffered from political instability and military control over the regime from 1966-1979, 1983-1998, with the exception of the period 1979-1983. The second republic, especially because the cause of military coups in Nigeria in the above-mentioned period is due to internal factors and external weakness of political construction, as well as economic and social problems and political and administrative corruption, and the intervention of countries on the country, in front of that was the formation of an interim government in 1998 in preparation for the transfer Authority to a civilian government, has been restored Nigeria introduced civil rule in 1999 after 15 years of unrest and military coups.  
    The first section focuses on the constitution of 1999 and the amendment of the presidential system, which divided the authorities into three executive, legislative and judicial branches, as well as local governments of the federal regions. The second axis focused on the formation of political parties. On the freedom to form and join and put restrictions on its formation, while the third axis to the 1999 elections, and ended the fourth axis of governance in the era of Obasanjo 1999.  
    The research derived from many sources and in Arabic and English, including books, letters and university papers as well as researches published in Arab, African and foreign magazines, reports, symposiums, conferences and other sources, all enriching the search with rich and valuable information.

    [↑](#endnote-ref-63)